

التفسيرات الثقافية(*)

«الرجل الجالس في مقهى بغداد»

ترجمة: مالك سلمان(**)

«الحضارة» التي تنتمي إليها ليست مهمة إلى الدرجة التي يمكن أن تتصورها قيل إن غورينغ كان يردّد بامتعاظ أنه كلما سمع كلمة «ثقافة» كان يتحسّس مسدّسه. كانت يده ستؤلمه اليوم. فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت «الثقافة» في كل مكان - ليست ثقافة دار الأوبرا أو دور العرض، بل ذلك النوع من الثقافة الذي يزعم أنه القوة المحرّكة الرئيسة للسلوك الإنساني. ففي أرجاء العالم كافة يسعى الدارسون والسياسيون إلى تفسير الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية تبعاً لمفهوم «مناطق الثقافة» أكثر مما يحاولون تفسيرها من منطلق السياسات أو الأفكار، أو المصالح الاقتصادية، أو الشخصيات والزعماء.

وربما يكون المثال الأكثر شهرةً هو الفكرة القائلة إن «القيم الآسيوية» تفسّر نجاح اقتصادات النّمور في جنوب شرق آسيا. كما تنطوي توصيفات أخرى على أن النزاع الدولي هو نتيجة - أو أنه سوف يكون نتيجة - لصراع الحضارات؛ أو أن أنواعاً متباينةً من منظمات الأعمال يمكن تفسيرها من خلال مدى ثقة الناس بعضهم البعض الآخر في البلدان المختلفة. وتقدّم هذه المقالة عرضاً لنماذج التفسيرات الثقافية المتنوعة؛ وتخلص إلى مقولة مفادها أن الثقافة ظاهرة غير دقيقة ومتغيّرة إلى درجة أن قدرتها على تفسير الأشياء والظواهر أقلّ مما يعتقد معظم الناس.

ولتبيان درجة تعقيد هذه المسألة، خُذ الصورة المعبرة التي يفتتح بها برنارد لويس تاريخه عن الشرق الأوسط. هناك رجل يجلس إلى طاولة في مقهى في إحدى مدن الشرق الأوسط، «يحتسي فنجاناً من القهوة أو الشاي، وربما يدخّن السجائر، ويقرأ صحيفة، ويلعب النّرد، ويصغي بين الفينة والأخرى إلى ما يبثّه المذياع أو التلفزيون

(*) عن مجلة الإيكونوميست ، 9 - 15 تشرين الثاني 1996، ص 25 - 32.

(اسم كاتب/كاتبة المقال غير مذكور).

(**) كاتب ومترجم - الجمهورية العربية السورية.

القابع في زاوية المقهى». إن هذا الرجل - وهو عربي بلا شك، ومسلم في الغالب - سوف يعرّف نفسه حتماً على أنه ينتمي إلى هاتين المجموعتين الثقافيّتين (العروبة والإسلام). وإذا سُئِلَ، فإنه سيميل إلى القول إن «الثقافة الغربية» غريبة عنهما ومعادية لهما. ومع ذلك، إذا أُمعِنَتَ النظر أكثر فستتشوِّش هذه التناقضات الثقافية وتصبح أقل وضوحاً؛ إذ ربما يرتدي زبون المقهى هذا ثياباً غربية - حذاء رياضي، أو بنطال جينز، أو قميص «تيشيرت». كما أن الكرسي والطاولة، والقهوة التي يحتسيها، والسيجارة التي يدخنها، والصحيفة التي يقرأها، كلها بضائع مستوردة من الغرب. كما أن المذيع والتلفزيون اختراعا غربيّان. وإذا كان صديقنا الجالس في هذا المقهى عسكرياً، فمن المحتمل أنه يقوم على تشغيل أسلحة غربية أو سوفيتية ويتدرّب تبعاً للمعايير الغربية. أما إذا كان موظفاً حكومياً، فإن المحيط البيروقراطي والتنويكات الدستورية لنظامه يمكن أن تدين بجذورها للتأثير الغربي.

النتيجة واضحة تماماً بالنسبة إلى لويس. إذ إنه يكتب: «العالم الذي يسيطر على وعي معظم الشرق أوسطيين، في الأزمنة الحديثة، هو التأثير الأوروبي، ومن ثمّ التأثير الغربي بشكل عام والتحوّل - ويفضّل البعض كلمة 'الانزياح' - الذي جلبه معه». لقد وضع لويس إصبعه على الوجه الأكثر أهمية، والأقل دراسة، للهوية الثقافية؛ أي كيف تتغيّر هذه الهوية. ومن الحكمة أن نتذكّر ذلك خلال الجدل الذي يمكن أن يثيره نشر كتاب صموئيل هنتنغتون الجديد «صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي».

صراع الحضارات

نشر هنتنغتون - وهو استاذ السياسة الدولية في جامعة هارفرد، ورئيس مؤسسة هارفرد للتخطيط الإستراتيجي - مقالةً في مجلة «الشؤون الخارجية» قال محرّرو تلك المجلة إنها ولدت نقاشاً وجدلاً أكثر من أيّة مقالة أخرى منذ مقالة جورج كينان (بعنوان «X») التي عبّرت، في تموز 1947، عن ضرورة احتواء الخطر السوفييتي. وقد وصف هنري كيسنجر - وهو وزير خارجية أميركي سابق - كتاب هنتنغتون المبني على مقالته على أنه «أحد أهم الكتب... منذ نهاية الحرب الباردة».

لقد خانت المقالة - «صراع الحضارات؟» - إشارة الاستفهام الموجودة في العنوان من خلال التنبؤ بالحروب الحضارية. فقد كتب هنتنغتون: «تقوم فرضيتي على أن المصدر الرئيس للنزاع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجياً بالدرجة الأولى أو اقتصادياً بالدرجة الأولى؛ فالثقافة هي التي ستكون سبباً للإنقسامات العظيمة بين البشر ومصدر النزاع المسيطر».

بعد الحرب الباردة بدت الإيديولوجيا أقل أهمية بوصفها مبدأً منظماً للسياسة الخارجية؛ كما ظهرت الثقافة مرشحاً معقولاً لملء الفجوة. ولذلك فإن الحروب المستقبلية، كما يدّعي هنتنغتون، سوف تحدث «بين أمم ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة - غربية، وكونفوشيوسية، ويابانية، وإسلامية، وهندوسية،

وأرثوذكسية، وأميركية لاتينية، وربما أفريقية وبوذية أيضاً؛ كما أن النزاعات بين هذه الحضارات سوف «تسيطر على السياسة الكونية»، وسوف تتبع خطوط الصراعات المستقبلية خطوط التماس بين هذه الحضارات.

لا توجد هنا كلمات مصطنعة، كما تندر الكلمات المصطنعة في كتابه الجديد أيضاً : تشكل الثقافة والهويات الثقافية... نماذج التماسك والتفكك والنزاع في عالم ما بعد الحرب الباردة... وسوف تتم إعادة ترتيب السياسة الكونية على طول الخطوط الثقافية.

وهنتنغتون واحد من عدد متزايد من الكُتّاب الذين يؤكدون على أهمية القيم والمؤسسات الثقافية في خضمّ الفوضى التي خلقتها الحرب الباردة وراها؛ فقد نظر إلى أثر الثقافة على النزاع الدولي؛ وهناك ثلاث مدارس فكرية أخرى ترى أن الفروقات الثقافية مؤثرة بطرق متباينة.

الثقافة والاقتصاد

ربما تكون هذه المدرسة أقدم المدارس، وتنطوي على أن القيم والأعراف الثقافية تزود الناس - وبالتالي البلدان - إما بشكل رديء أو جيد من أشكال النجاح الاقتصادي؛ وقد تجلّى التعبير النموذجي الحديث عن هذه النظرية في دراسة ماكس فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانتية؛ فهذه الأخلاقيات كانت - تبعاً لزعم فيبر - سبب نجاح المناطق البروتستانتية في ألمانيا وسويسرا من الناحية الاقتصادية وتفوقها على المناطق الكاثوليكية في هذا المجال؛ وفي خضمّ الاهتمام الأخير بالمسائل الثقافية، رجع حفنة من الكُتّاب إلى هذا الموضوع مرة ثانية.

زعم لورنس هاريسون أن «القيم والمواقف - الثقافية» «مسؤولة بشكل رئيس عن بعض الظواهر، مثل انعدام الاستقرار الدائم وغياب المساواة في أميركا اللاتينية، و«معجزتي» تايوان وكوريا الاقتصاديتين، وإنجازات اليابانيين». ويقدم توماس سويل أمثلة أخرى في كتابه «العرق والثقافة: نظرة عالمية»؛ إذ يقول: «لقد شاع ازدهار التجارة والصناعة... لقرون عديدة في صفوف النخبة الهسبانية في إسبانيا وأميركا اللاتينية». ومع ذلك، لم يلعب الأكاديميون سوى دور صغير في هذا الجدل: فقد كان رئيس وزراء سنغافورة السابق، لي كوان يو، المؤيد الأكثر شهرةً للأطروحة القائلة إن «القيم الآسيوية» - وهي نوع من أخلاقيات العمل الكونفوشيوسية - تلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة التطور الاقتصادي.

الثقافة بصفتها برنامج عمل اجتماعي

درست مجموعة ثانية من المحللين العلاقة بين العوامل الثقافية والأنظمة السياسية؛ فقد عزا روبرت بوتنام - وهو أستاذ آخر من جامعة هارفرد - مؤسسات إيطاليا الاجتماعية والسياسية إلى «ثقافتها المدنية» أو غيابها، وزعم قائلاً إن المناطق الإيطالية التي تحتوي على مؤسسات ديمقراطية متطورة بشكل كامل هي، حتى اليوم

شبيهة بالمناطق التي كانت رائدة في توليد هذه المؤسسات في القرن الرابع عشر. والخلاصة التي يصل إليها هي أن الديمقراطية ليست شيئاً يمكن لنا أن نلبسه مثل المعطف، إذ إنها جزء من نسيج البلد الاجتماعي وتحتاج إلى عقود من الزمن، وربما إلى قرون، لكي تتطور.

ويتبنّى فرانسيس فوكوياما - وهو أستاذ في جامعة جورج ميسن - مقارنةً مختلفةً بعض الشيء؛ ففي كتاب أخير لا يتحدث عن نهاية التاريخ، يركّز فوكوياما على ميزة اجتماعية محدّدة هي «الثقة»؛ وبحسب زعمه فإن «تقدّم أمّة ما وقدرتها على المنافسة مشروطان بخاصيّة ثقافية سائدة واحدة: درجة الثقافة الكامنة في المجتمع». ويقول فوكوياما إن المجتمعات التي تتمتع «بثقة ضعيفة» مثل الصين وفرنسا وإيطاليا - حيث لا تتجاوز العلاقات الحميمة بين الأشخاص حدود العائلة - عاجزة عن توليد المؤسسات الاجتماعية المعقدة والضخمة مثل الشركات متعددة الجنسيات، ولذلك فهي غير قادرة على المنافسة بالمقارنة بالأمم التي تتمتع «بثقة عالية» مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة.

الثقافة وصنع القرار.

أما المجموعة الأخيرة من المحلّلين فقد درست الطريقة التي تعمل الافتراضات الثقافية بواسطتها بمثابة «طمّاشات»؛ فالسياسيون الذين ينتمون إلى بلدان مختلفة ينظرون إلى القضية نفسها بطرق متباينة بسبب خلفياتهم الثقافية المختلفة. والشيء نفسه ينطبق على مواطنيهم وأمهم أيضاً. نتيجةً لذلك، تبعاً لأدعائهم، فإن الثقافة تلعب دور الحاجز الدولي؛ وكما يعبر أولي إلغستروم عن الأمر، «فعندما يقول رئيس وزراء اليابان إنه 'سيفعل ما بوسعه' لتطبيق سياسة ما»، فإن الأميركيين يهلّلون للنجاح الذي يعتقدون أنهم حققوه، ولكن «ما عناه رئيس الوزراء في الحقيقة هو أنه 'لن يطبّق هذه السياسة'؛ وهناك العديد من الأمثلة التي تدلّ على إساءة الفهم والتصور في العلاقات الدولية، بدءاً من الخلافات التجارية اليابانية - الأميركية، وانتهاءً بالقراءة الخاطئة لنوايا صدام حسين خلال الأسابيع التي سبقت هجومه على الكويت.

عَمَّ يتحدثون؟

هذا كله مثير للاهتمام، ومعظمه استفزازي؛ وقد أثار بالتأكيد الكثير من الجدل والنقاش؛ فعلى سبيل المثال، هل هنتنغتون محقّ في تكوين الدول الأوروبية كلها في ثقافة واحدة، على الرغم من أن شعوبها تتكلم لغاتٍ مختلفة، بينما يفصل بين إسبانيا والمكسيك اللتين تتحدثان اللغة نفسها؟ وهل الفيلبين الكاثوليكية غربية أم آسيوية؟ أو، إذا كان صحيحاً (كما يدّعي فوكوياما) أن القدرة على تأسيس الشركات متعددة الجنسيات أمرٌ حيوي بالنسبة للنجاح الاقتصادي، فلماذا نَمَت الصين بهذه السرعة وهي بلد يتمتع «بثقة ضعيفة»، ولا يوجد فيها سوى عدد قليل جداً من هذه الشركات؟ ولماذا تمكّنت كوريا

الجنوبية، الأكثر نجاحاً والتي تتمتع «بثقة ضعيفة»، من خلق هكذا شركات؟.

طبعاً، لا يتجاوز هذا التنظير كونه ضرباً من «تفلية القمل». ولكن هذه القضايا التفصيلية هامة؛ إذ يكمن وراءها أول الشكّين الرئيسيين اللذين يلوثان هذه التفسيرات الثقافية كافة: كيف نحدّد مكوّنات الثقافة؟.

في محاولتهم لتعريف مكوّنات الثقافة (وبالتالي تعريف ما يتحدثون عنه)، يعتمد معظم كُتّاب الثقافة بشكل جزئي على التعريفات الذاتية: فالثقافة هي الأشياء التي يعتقد الناس أنهم جزء منها. وبكلمات هنتنغتون، فالحضارة هي «أوسع مستوى من التعريف الذي يتماهى معه [الفرد] بقوة».

ولكن المشكلة هي أن هناك أشخاصاً قليلين نسبياً يتماهون «بقوة» مع المجموعات الثقافية الواسعة؛ إذ إنهم يميلون إلى التماهي مع شيء أضيق من ذلك، مثل الأمم أو المجموعات الإثنية؛ وتشكّل أوروبا مثلاً حياً على ذلك؛ ففي استبيان أجرته «اللجنة الأوروبية» في السنة الماضية، تبين أن نصف الشعب في بريطانيا والبرتغال واليونان ينظر إلى نفسه من منطلقات قومية صرفة، والشئ نفسه ينطبق على ثلث الألمانين والإسبان والهلنديين؛ وهذا قائم في جزء من العالم توجد فيه مؤسسة - «المجموعة الأوروبية» نفسها - مكرّسة علنياً للتشجيع على «الأوروبائية».

كما جاء في الاستبيان نفسه أن 70% من سكان كل دولة من دول «المجموعة الأوروبية» ينظرون إلى أنفسهم إما من منطلق قومي محض، أو بشكل أساسي بصفتهم جزءاً من أمة أولاً وبصفتهم أوروبيين ثانياً. ومن الواضح أنّ بمقدور الولاء القومي أن يتعايش مع تماهيات ثقافية أوسع. لكن حتى في هذه الحالة، يمكن للولاء الأضيق أن يطفئ على الولاء الأوسع لأن الميزات القومية غالباً ما تكون - أو غالباً ما تُعتبر، على الأقل - خاصةً أو فريدة. نشر سيمور مارتن ليبسيت (وهو عالم اجتماع) كتاباً حول الميزات القومية في الولايات المتحدة، مطلقاً عليها اسم «الاستثنائية الأميركية»؛ كما زعم ديفيد ويلبيتس مؤخراً - وهو عضو محافظ في البرلمان الإنكليزي - أن السياسات التي يتبنّاها حزب العمل المعارض تخالف «الاستثنائية الإنكليزية». هذان هما مكوّنات الثقافة الغربية اللذان من المفترض أن يكونا متماثلين جداً.

وفي الدول الإسلامية يمكن للتوازن بين التعريف الثقافي والقومي أن يميل باتجاه الثقافة. لكن حتى في هذه الحالة، فإن الإحساس بالوطنية المصرية أو العراقية أو الفلسطينية، مثلاً، يبقى قوياً. (خذ، مثلاً، المشاعر الوطنية المتضاربة أثناء الحرب العراقية - الإيرانية). في ثقافات أخرى يبدو الولاء الوطني جلياً؛ فتبعاً لتصنيف هنتنغتون، تُعتبر كلٌّ من تايلاند والتيبيت ومنغوليا «بوذية». لكن من الصعب علينا أن نتخيّل أن شخصاً تايلندياً وآخر تيبتيّاً وثالثاً منغولياً يتقاسمون ذلك الشيء الكبير المشترك في واقع الأمر.

لذلك، من الصعب تطبيق اختبار التعريف الذاتي. إذا تركنا هذا جانباً، فإن الكُتّاب

يعرفون ثقافة ما بالمفاهيم العادية: اللغة، الدين، التاريخ، العادات، المؤسسات، إلخ. وتبدو مثل هذه التعريفات صحيحة؛ وكما يشي زبون برنارد لويس في المقهى الشرقي، فإن الثقافات ليست أشياء مفردة، بل هي مجموعات من الخصائص والسمات. المشكلة هي أن خصائص وسمات كهذه غامضة بشكل كبير؛ فبعضها يدفع باتجاه، وبعضها الآخر يدفع بالاتجاه المعاكس.

الثقافة بصفتها خليطاً مشوشاً

تُعتبر القيم الإسلامية، على سبيل المثال، نقيضاً للقيم الغربية الحديثة؛ فالتقاليد في الإسلام شيء جيد، أما خرق التقاليد فيتم النظر إليه على أنه شيء سيء حتى يثبت العكس. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن الإسلام دين توحيدي يحض على العقلانية والعلم؛ وقد قال بعض المؤرخين إن الجامعات الإسلامية في إسبانيا، في القرون الوسطى، حافظت على استمرارية العلم والعقلانية خلال عصور الظلام الأوروبية، وإن الإسلام كان رابطةً قروسطيةً حيويةً بين عالمي اليونان وروما القديمين والنهضة؛ ومن الممكن أن يبرز من جديد هذا الوجه العلمي العقلاني للإسلام.

وإذا كان يراودك الشك في ذلك، خذ حالة الصين و «التقليد الكونفوشيوسي» (الذي يعبر عن القيم الآسيوية)؛ فقد كانت الصين في فترات عديدة البلد الأكثر ازدهاراً في العالم، وواحد من أفقر البلدان أيضاً؛ إذ مرّت بفترات من التجديد العلمي العظيم، وبمراحل من التخلف التكنولوجي والعزلة. وقد سعت توصيفات للتقليد الكونفوشيوسي إلى تَقْي أثر هذا الطريق. ما يبدو مهماً اليوم بخصوص هذا التقليد هو حثُّه على العمل الجدي والتوفير والاستثمار من أجل المستقبل، إضافةً إلى تأكيده على التعاون والتكاتف لتحقيق هدفٍ مشترك؛ وقد تمّ تقديم هذه الملامح كلها لتفسير الدور الذي يقوم به هذا التقليد في دفع مسيرة النمو الآسيوي.

ومع ذلك، فقد بدا هذا التقليد نفسه مختلفاً تماماً بالنسبة إلى ماكس فيبر الذي قال إن الإصرار الكونفوشيوسي على طاعة السلطة الأبوية قد أحبط روح المنافسة والتجديد وشكل، بالتالي، عائقاً أمام النجاح الاقتصادي؛ والصين ليست البلد الوحيدة التي تمّ تشخيصها بهذا الشكل الخاطئ المنظم؛ ففي بلدان متنوعة ومتباينة مثل اليابان والهند وغانا وكوريا الجنوبية، تمّ البرهان على خطأ أفكار التحديد الثقافي للأداء الاقتصادي (إذ كان متوقعاً أن تنجح الهند وغانا، في سنة 1945، أكثر من اليابان وكوريا الجنوبية - وبشكل جزئي بسبب إرثهما الثقافي المفترض)؛ فإذا اتخذت موقفاً متطرفاً يمكنك القول - إنطلاقاً من ذلك - إن الثقافات معقدة جداً إلى درجة أنه لا يمكن الإكتفاء عليها لتقديم تفسيرات دقيقة حول السلوك. وحتى إذا لم تذهب إلى هذا الحد، فإن الدرس يجب أن يكون أن الثقافة نفسها تشتمل على سمات متصارعة إلى درجة أنه يمكنها إنتاج آثار متباينة كلياً في أوقات مختلفة.

تواجه مدارس الثقافة صعوبةً في فهم هذه الحقيقة؛ فالثقافات لا تعمل بشكل

منعزل أبداً، وعندما تؤثر في سلوك الناس فإنها تكون - دائماً - جزءاً من مزيج واسع. هذا المزيج يشتمل على السياسات الحكومية، والقيادة الشخصية، والتغيير التكنولوجي أو الاقتصادي، وهكذا؛ فهناك دائماً أسباب متعددة لكل أثر بحد ذاته؛ وهذا ما يثير الشك الرئيس الثاني حول التفسيرات الثقافية: كيف تعرف أن الثقافة - ليس أي شيء آخر - هي المسؤولة عن توليد إثر ما ؟. في الحقيقة، ليس بمقدورك أن تعرف ذلك؛ فمشكلة السببية عصية على الحل. وأفضل ما يمكنك أن تفعله هو أن تحلل في ما إذا كانت الثقافة تصبح - ضمن هذا المزيج - أكثر أو أقل أهمية.

الثقافة بصفتها عابر سبيل

من بين التفسيرات البديلة للأحداث هناك ثلاثة تفسيرات بارزة: تأثير الأفكار، تأثير الحكومة، وتأثير ما يمكن تسميته «حقبة المعرفة» (وهي اختزال للعولمة، ونمو الصناعات المبنية على الخدمة، وهكذا)؛ ومن بين هذه التأثيرات، لم يعد تأثير الأفكار كما كان عندما قامت الحرب الباردة بتقسيم العالم بين الشيوعيين والرأسماليين، فجميعنا رأسماليون الآن. لذلك يمكننا القول إن الجزء الإيديولوجي من المزيج قد أصبح أقل أهمية - على الرغم من أنه لم يفقد أهميته كلها، كما قال البعض؛ أما بالنسبة إلى الحكومة فتتطوي الأطروحة المركزية للكتاب الثقافي على أن تأثيرها يتناقص مع تزايد تأثير الثقافة: إذ إن الثقافات تحل، بطريقة معينة، محل الدول. لنعد إلى هنتنغتون مرة ثانية: «لقد بدأت الشعوب والدول التي تتمتع بثقافات متشابهة بالتقارب. أما الشعوب والدول التي تختلف ثقافتها وتتباين فقد أخذت بالابتعاد بعضها عن البعض الآخر».

هذا التنظير مخالف للحس البديهي من أوجه عديدة؛ فالحكومات لا تزال تسيطر على القوة العظمى في أي بلد من البلدان؛ أي على الجيش. وفي المناطق كافة - باستثناء المناطق الفقيرة جداً - تقوم الحكومة بفرض الضرائب وإنفاق مبالغ كبيرة على ميزانية الدفاع العام أكثر مما كانت تنفقه منذ خمسين سنة مضت؛ فليس من المدهش، إذن، أن الحكومات تؤثر على الثقافات بالقدر الذي تؤثر فيه الثقافات على الحكومات. لناخذ مثالين اثنين: لماذا يوجد في كوريا الجنوبية (على الرغم من أنها تتمتع بثقة ضعيفة) العديد من الشركات الكبيرة المنافسة عالمياً؟ الجواب هو: لأن الحكومة قررت ذلك. المثال الآخر هو أن السياسيين الألمان يصرون، منذ سنة 1945، على أنهم يريدون «إنقاذ ألمانيا من نفسها» - وهذه محاولة لتأكيد السيطرة السياسية على الهوية الثقافية.

كوريا الجنوبية وألمانيا مثالان حيّان على الحكومات التي تعمل بشكل إيجابي على خلق شيء جديد. لكن بمقدور الحكومات أيضاً التأثير على الثقافات بشكل سلبي؛ إذ يمكنها - مثلاً - أن تدمر ثقافة ما بانهيائها. الكاتب روبرت كابلان - من مجلة «أتلانتيك الشهرية» - يبدأ كتابه «نهايات الأرض» في سيبيريا: «لقد افترض أن الجريمة العشوائية والفوضى الاجتماعية في أفريقيا الجنوبية هما نتيجة لأساس ثقافي هش». مع ذلك، ولدى وصوله إلى كمبوديا عند نهاية ما يسميه «رحلة عند فجر القرن

الواحد والعشرين»، يجد نفسه مرغماً على مراجعة افتراضه هذا:

وجدت نفسي... في أرض يصل عمر الكتابة فيها إلى ألف ومئتي عام، وكانت كل بلد من البلدان المحيطة بها تمرّ بمرحلة من النمو الاقتصادي المذهل. مع ذلك كانت كمبوديا شبيهةً بسييراليون بشكل غريب: الجريمة العشوائية، والأمراض التي ينقلها البعوض، والجيش الحكومي الذي كان أشبه بقطيع من الرعاع، والريف العُصيّ على السيطرة والإدارة.

الاستنتاج الذي يخلص إليه هو أن «تأثير الثقافة كان شيئاً غامضاً بالنسبة إليّ قُبيل نهاية رحلتي الكونية أكثر مما كان في بداية هذه الرحلة». كان بمقدوره أن يمضي إلى أبعد من ذلك: إن سقوط الحكومات يؤدي إلى الاضطرابات الثقافية، بقدر ما تقود الاضطرابات الثقافية إلى انهيار الحكومات.

الثقافة بصفاتها معطيات معالجة

هناك «حقبة المعرفة»، وهي ظاهرة قوية ومتنامية. لا يعارض كُتّاب الثقافة هذه الحقيقة؛ فعلى غرار الثورة الصناعية فإن حقبة المعرفة - التي يصبح فيها خلق المعرفة وتخزينها واستخدامها النشاط الاقتصادي الرئيس - تولّد تغييراً هائلاً. ومن خلال تأكيدها على التحوّل السريع، والفوضوي حتى، فهي مناهضة للتقاليد والسلطوية.

ومع ذلك، لا يزال المفسّرون الثقافيون يزعمون أن الثقافة - حتى في حقبة المعرفة - تبقى محرّكاً رئيساً في التغيير. هم يفعلون ذلك لسببين مختلفين تماماً؛ فالبعض يزعم أن الحقبة الجديدة تتمتع بثقافة عالمية؛ فهناك لغة عالمية هي الإنكليزية؛ كما أن هناك بدايات طبقية مهنية دولية تتجاوز الحدود القومية والثقافية، إذ يقال - وبشكل متزايد - إن موظفي المصارف ومبرمجي الكمبيوترات والموظفين التنفيذيين وحتى الضباط العسكريين يشتركون مع نظائهم في الدول الأخرى بالقدر الذي يتشابهون فيه مع جيرانهم القريبين منهم؛ وكما كتب فوكوياما في كتابه الأكثر شهرة: «إن ظهور العلم الطبيعي الحديث... يضمن تجانساً متزايداً بين المجتمعات الإنسانية كافة». أما الآخرون فيشككون في أن التكنولوجيا وملحقاتها تقوم بإنتاج نظام عالمي جديد حقيقي؛ فبالنسبة إليهم، لا يتعدى هذا كله كونه ثقافة غربية جديدة.

مهما يكن من أمر، فالفكرة القائلة إن الحداثة في حالة صدام بالثقافة قريبة جداً من الجوهر الذي تنطوي عليه مؤلفات العديد من الكُتّاب الثقافييين. يختزلها كلها عنوان كتاب بنجامين باربر «جهاد ضدّ مكورلد». بكلمات أخرى، فهو يقول إن الصراعات الرئيسة الحالية والمستقبلية سوف تكون بين القيم القبلية المحلية «الثقافية» (جهاد) وبين عالم من التكنولوجيا والديمقراطية (مكورلد).

من العيب إنكار أن العولمة تؤدي إلى تغييرات كبيرة في كل مجتمع من المجتمعات. من الجلي أيضاً أن تأثيرات كهذه تؤثر على الثقافات المتباينة بشكل مختلف؛ إذ تفرض

نوعاً من الانتقاء الطبيعي بين تلك الثقافات التي تتصدى لهذا التحدي وتلك التي لا تواجهه.

لكن هناك شك أكبر في أن هذه القوى العظيمة هي في الأساس ثقافية أو حتى غربية. طبعاً هناك عنصر ثقافي فيها؛ فمنتجات الثقافة الأميركية هي - في العادة - أول ما يأتي في صهوة طريق جديدة، أو شبكات تلفزيونية جديدة. لكن القوة التمييزية نفسها هي اقتصادية بشكل رئيس، وقد تمّ تبنيها بحماس في اليابان وسنغافورة والصين كما في أميركا؛ فالسوق العالمية ليست مفهوماً ثقافياً.

أكثر من ذلك، فإنّ الافتراض القائل إنّ التجارة والعولمة وتوابعهما تميل إلى خلق الصراع، والذي يتوقف عند هذه النقطة، ليس كافياً؛ فعندما نختزل هذا النقاش يبدو معظمه وكأنه يقول: كلما كانت هناك علاقات تجارية بين البلدين، ازدادت احتمالات الحرب بينهما. لا تبدو هذه الفكرة معقولة على الإطلاق؛ فالتجارة - أو أي نوع من أنواع العلاقات - تحدّ من إمكانية الصراع العنيف بقدر ما تزيد منها. الشيء نفسه ينطبق على انتشار الديمقراطية، وهي سمة أخرى يُفترض أنها سوف تحدّ الحضارات على التنازع في ما بينها. يمكن لذلك أن يؤدي إلى اضطرابات في البلدان، كما يمكن له أن يثير شكاوى من قبل القادة الاستبداديين حول «التدخل الخارجي». لكنّ النزاع الدولي الجدي هو قضية مختلفة تماماً؛ وإذا انتشرت الديمقراطية في أنحاء العالم بالفعل، يمكن لها أن تقلّل من العنف. مهما يكن من أمر، فإنّ الديمقراطيات الثرية تتردّد في العادة في خوض الحروب (مع العلم أن الديمقراطيات الفقيرة، أو القوميات الغاضبة، يمكن أن تكون أقلّ تردّداً في خوض الحروب، كما أثبت التاريخ).

باختصار، إنّ «حقبة المعرفة» تنشر الأفكار الاقتصادية. هناك ثلاثة آثار ثقافية لهذه الأفكار، وليس أثر واحد؛ فهي تقود إلى تعامل الثقافات بعضها مع البعض الآخر، وبالتالي تولّد احتكاكاً دولياً؛ كما أنها تقرب بين الثقافات المتباينة بشكل أكبر، ويعوّض هذا عن الأثر الأول؛ ويمكن لها أن تزيد من التوتر في منطقة ثقافية معينة، حيث تؤقلم بعض المجموعات نفسها مع العالم الجديد بينما تدير مجموعات أخرى ظهرها له؛ ويمكن لهذا كله أن يكون صحيحاً في الوقت نفسه لأن الثقافات متنوعة جداً وغامضة جداً إلى درجة أنها قادرة بالفعل على إحداث أية تحولات كانت.

يمكن أن نخلص إلى القول إنه بينما تستمر الثقافة في خلق تأثير هام على البلدان والأفراد، فإنها لم تصبح فجأة أكثر أهمية من الحكومات أو القوى الاقتصادية الموضوعية، على سبيل المثال. إضافة إلى أنها لا تلعب الدور المعرّف الشامل الذي لعبته الإيديولوجيا خلال الحرب الباردة؛ فمعظم آثارها ثانوية؛ أي أنها ناتجة جزئياً عن ردّة فعلٍ على «حقبة المعرفة». ضمن المزيج الكلي الذي يؤثّر على سلوك الناس، يمكن أن يكون دور الثقافة في انحسار وتناقص أكثر منه ازدياداً ونموّاً؛ إذ يحاصره التوسّع الجشع للحكومة، من جهة، والعولمة من جهة أخرى.